



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

المستشار

وسام عجيب

**Wissam Ajeeb**

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 141

" الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١ "

**"Proposed Program Budget 2021"**

نيويورك في ١٢ تشرين أول ٢٠٢٠

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أتوجه بداية بالشكر للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١. كما أشكر السيد عبد الله بشار بونغ، رئيس اللجنة الاستشارية، لشؤون الإدارة والميزانية لعرض تقرير اللجنة ذي الصلة.

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى بيان مجموعة الـ٧٧ والصين بشأن البندين ١٤١ و ١٤٢ من جدول الأعمال، وسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

تولي حكومة الجمهورية العربية السورية، بصفتها عضواً مؤسساً في منظمة الأمم المتحدة، اهتماماً كبيراً لعمل هذه المنظمة التي أنشأت أساساً لخدمة مصالح الشعوب وحمايتها من ويلات الحروب وتحقيق الاستقرار والتنمية لها، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها واستقلال قرارها السياسي. وإنطلاقاً من إيماننا بأن السلام والاستقرار والتنمية هي الركائز الرئيسية التي ستوصلنا إلى الهدف الذي ننشده جميعاً. فإن حكومة بلادي تدعم وبشكل أساسي توفير الموارد المالية الكافية والمستدامة لركائز التنمية والسلام. وتذكر بأن إحدى المسؤوليات الرئيسية للجنة الخامسة هي ضمان الموارد الكافية لتنفيذ الولايات بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، وأن موارد ميزانية الأمم المتحدة يجب أن تدار بحكمة، وأن تُوجه لتحقيق أهداف التنمية والسلام بدلاً من تبديدها في تمويل آليات ميسسة غير شرعية تستهدف دولاً بعينها تلبية لمصالح مجموعة ضيقة من الدول بما يشكل انتهاكاً لمبادئ ومقاصد ميثاق منظمنا ودورها النبيل.

السيد الرئيس

يأسفُ وفد بلادي للنهج غير المتوازن الذي شاب عمل بعض وفود الدول الاعضاء في العام المنصرم ٢٠١٩، والذي تأسس أصلاً على ممارسات الاستقطاب السياسي والمالي، بهدف إدراج تمويل ما يسمى "الآلية الدولية المحايدة والمستقلة في سورية" أي "IIIM" في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي الوقت الذي لا تزال

فيه حكومة بلادي ترفض جملة وتفصيلاً إنشاء ما يسمى "IIIM"، أو تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإنها تجدد رفضها المطلق لكل ما ورد بشأن هذه " الآلية" في تقرير الأمين العام واللجنة الاستشارية للعام ٢٠٢١. وتؤكد على عدم قبولها أو إقرارها بأي من ولايات أو أنشطة هذه الآلية غير الشرعية التي تم إنشاؤها بالقرار غير التوافقي للجمعية العامة رقم ٢٤٨/٧١، ودون التشاور أو التنسيق مع الحكومة السورية، حكومة البلد المعني، ودون الحصول على موافقتها. وفي خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة، والذي يؤكد في مواده ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٢ على أنه لا ولاية للجمعية العامة في إنشاء جهاز تحقيق أو جهاز قضائي أو مثل ما يسمى " IIIM" باعتبار أن هذه الولاية منوطة حصرياً بمجلس الأمن.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، لم ولن تتعامل مع ما يسمى "IIIM"، وهي غير معنية بأي شكل من الأشكال بتمويلها. وبدون موافقة البلد المعني وتعاونها، لن تسفر هذه الآلية عن أية نتائج ملموسة. فهذه الآلية تخدم مصالحها فقط، ومصالح الدول التي وقفت خلف إنشائها، ولا تخدم مصالح الشعب السوري.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي مجدداً دعمه لتوفير الموارد اللازمة والكافية لركائز السلام والأمن من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المنشودة، فبدون سلام واستقرار لا توجد تنمية. والسلام والاستقرار لا يأتيان إلا من خلال وقف انتهاكات بعض الدول لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لا سيما مبدأ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهنا يود وفد بلادي وبالإشارة إلى تقرير السيد الأمين العام حول التقديرات المقترحة لتمويل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة "الأنتسو" التأكيد على المسائل التالية:

أولاً: دعم حكومة الجمهورية العربية السورية لعمل "الأنتسو" وولايتها، كأقدم بعثة لحفظ السلام في العالم. ونذكر هنا بأن "الأنتسو" هي هيئة مستقلة مقرها في مدينة القدس، وترتبط فقط بمجلس الأمن. ومهمتها الأساسية هي خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

ثانياً: "الأنتسو"، هي بعثة ذات طابع عسكري بحت، ليس لديها أي طابع دبلوماسي أو سياسي. ويقتصر نشاطها على المراقبة والرصد والإعلام بشفافية وحيادية وموضوعية. وترفض حكومة بلادي أي تسييس لعمل البعثة أو أي تداخل بين عملها وعمل البعثات والهيئات الدبلوماسية الأخرى التي تعمل داخل سورية أو خارجها. وتؤكد على أن تنفيذ "الأنتسو" بالإجراءات الأساسية الناظمة لعملها وبواجباتها نظراً لطبيعة عملها الحساس كونها تعمل بين طرفين متحاربين.

ثالثاً: تؤكد على ضرورة الحفاظ على الطابع اليومي لتقارير "الأنتسو" وعدم استبدالها بتقارير أسبوعية أو تقارير خاصة سنوية أو شهرية لأن ذلك يؤدي إلى إلغاء دور المراقبة "للأنتسو".

رابعاً: تؤكد الحكومة السورية على الحفاظ على الكادر الوظيفي للهيئة، ووقف النهج الذي بدأت الأمانة العامة منذ سنوات طويلة بالتقليص التدريجي للملاك الوظيفي لـ "الأنتسو". كما تدعو حكومة بلادي الأمانة العامة إلى زيادة ميزانية "الأنتسو" لتفعيل دورها وتمكينها من تنفيذ ولايتها، وتوجيه مواردها لدعم جوهر عمل "الأنتسو" المتمثل بمهمة المراقبة والمشاهدة والإعلام. كما تؤكد الحكومة السورية على ضرورة التزام الموضوعية والحيادة والشفافية في عملية انتقاء المراقبين العسكريين.

ختاماً السيد الرئيس،

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة التزام بعثة "الأنتسو" بينود اتفاقيات الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩. كما تشدد على أن الاتفاقيات تنتهي فقط مع انتهاء جوهر الصراع العربي الإسرائيلي أو إحلال السلام العادل والشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وشكراً السيد الرئيس ...